لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة؟

ترجمة[1]: د. محمد المهدي وفيق السائح
دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية - جامعة اليرموك/ الأردن

الحلقة (١)

يعد مفهوم السلع العامة Public Goods من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي الغربي، فقد تناوله كثير من الباحثين بالشرح والتوضيح، فعلى سبيل المثال لا الحصر، رصد بعض الباحثين الوسيلة الأمثل لتوفير السلع العامة، ومنهم من حاول التعرف على تأثير السلع العامة على التنمية الاقتصادية، وآخرون قاموا برصد سبل تمويل السلع العامة، بينما أجرى بعض الباحثين تقييما لـ "اللامركزية الديمقراطية" على تمويل السلع العامة.

"السلع العامة" في المكتبة العربية الاقتصادية لا نكاد نسمع لها ذكرا إلا في المصنفات الاقتصادية على سبيل الإيجاز، لذلك فإنني ارتأيت أن أتناول إحدى هذه الدراسات الغربية وأقوم بترجمتها لإثراء المكتبة العربية، وقد وقع الاختيار على دراسة الباحثة الاقتصادية: (Angela Kallhoff) الموسومة بـ (Why societies need public goods).

وبصدد مفهوم السلع العامة وما تتسم به من خصائص، فإنه من المناسب إلقاء شيء من الضوء على ذلك قبل البدء بعرض الدراسة الأصلية:

تتحدد طبيعة السلع العامة وفقًا لخصيصتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلا للتنافس بين أفراد المجتمع. **وثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها.

ويعبر الاقتصاديون عن الأول: (Non-Rivalry in consumption)، أي سلعة غير قابلة للتنافس، ويعنون بذلك: إمكانية استهلاك السلعة العامة من قبل عدد لا محدود من الأفراد دون أن يقلل

[1] Why societies need public goods, Prof. Angela Kallhoff, Taylor & Francis, Critical Review of International Social and Political Philosophy] Vol. 17, No. 6, 635–651, on [14 Apr 2014], https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13698230.2014.904539.
الباحث (Angela Kallhoff) أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا/ النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة.

ذلك مما هو متاح للاستهلاك للآخرين[1]، ويعني ذلك بالضرورة: أنه لا يوجد حالة تنافس على السلعة العامة؛ كما أنها متوفرة في المجتمع، فخدمات الحماية التي يقدمها الجيش إنما هي خدمات تعم كل أفراد المجتمع، فانتفاع مجموعة معينة بالسلعة العامة لا يعني انخفاض مستوى المتاح منها لمجموعة أخرى[2]، وهي بذلك تعتبر سلعة غير قابلة للتنافس من قبل أفراد المجتمع.

ويعبرون عن الخصيصة الثانية: (Non-Excludability in supply)، ويعنون بذلك: عدم إمكانية إقصاء الأفراد العازفين عن تمويل السلعة العامة من الانتفاع بالسلعة العامة[3]، فمنظومة الدفاع عن الوطن تعد سلعة عامة، ولا يمكن إقصاء أي أحد لم يدفع الضرائب المستحقة عليه[4]، والمنارات الضوئية في البحار تعد سلعة عامة، تستفيد منها جميع السفن التي تمر في تلك البحار، فأن تستبعد عدداً من السفن من البحر إلى البر مباشرة؛ لأنها لم تساهم في تمويل المنارات يعد استبعاداً غير ممكن.

والأمثلة على السلع العامة بحسب هذه الخصائص ستكون على مراتب[5]:

ا. سلع عامة نقية (مطلقة) وهي تلك السلع التي تتوافر فيها الخصيصتان مثل سلك الشرطة والجيش والنظام القانوني والسياسة النقدية، فتلك سلع متاحة لكل أحد، واستهلاكها لا يقلل من نصيب الآخر، كما أنه ليس من الممكن أن تستبعد أحدا من الانتفاع بهذه السلع.

ب. سلع شبه عامة وهي تلك السلع التي تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنها يمكن أن تفتقر لإحداهما في ظرف معين، ومنها التعليم والإرسال الإذاعي أو التلفزيوني والحدائق العامة، والطرق والجسور، فكل هذه سلع تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنه في ظرف معين قد تفتقر لإحدى الخصيصتين، فمثلاً الحدائق العامة سلعة متاحة لكل أحد، وانتفاع فرد بها لا يقلل من انتفاع الآخرين، إلا أنه في ظرف ما وهو

---

(1) Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 42.

(2) McNutt: Public goods and club goods, Page: 2-3. Look else: Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 41.

(3) Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 42.

(4) فأن تقوم المجموعة (أ) بدفع الضرائب المفروضة عليها، بينما تعزف المجموعة (ب) عن الدفع، فهذا لا يعني أن تستفيد المجموعة الأولى من منظومة الدفاع بينما لا تستفيد الثانية، فلا يتصور مثلا أن يتم السماح لجيش أجنبي أن يهاجم منزل أحد المواطنين؛ لأنه لم يشترك في دفع تكاليف تجهيزات الجيش اللازمة للدفاع عن الوطن ويقتصر في دفاعه عن المواطنين المشتركين في دفع تلك التكاليف!!

(5) Local Government and the Provision of Public Goods, New Zeland, Local Government Forum, 2008,Page: 5-6.

الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على دخولها – كما هو الشأن في الأندية الرياضية – مما يمكّن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها[1].

نجح علماء المالية قبل حوالي نصف قرن في صياغة تعريف دقيق للسلع العامة، حيث يوضح هذا التعريف خصيصتين من الخصائص المحدّدَة لهذا النوع من السلع، أولاهما أنه من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – استبعاد الآخرين من الانتفاع بهذا النوع، وثانيهما أن المنافع التي تخصص لفئة معينة من الأفراد لا تقلل من مقدار المنافع المتاحة للآخرين. ومنذ ذلك الحين، يعتبر عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم وجود التنافس في استهلاك السلع العامة من الخصائص المميزة لهذه السلع. ونظرا لهذه الخصائص؛ فقد اعتبرت هذه السلع سببا من أسباب: إخفاق السوق أو فشل السوق، وأنها تسبب نقصا حادا في العمل الجماعي. يجادل المنظرون حتى يومنا هذا: حتى نحول دون اللاكفاءة ونمنع الفشل في السوق، فإنه يجب أن تكون السلع الخاصة بديلا عن السلع العامة.

تصور هذه الدراسة السلع العامة من جانب مختلف؛ فنظرا لخصائص السلع العامة، فإنها تنتج العديد من الآثار الجانبية الإيجابية على المجتمع، فهي تعزز الاندماج الاجتماعي، كما أنها تمثل مظهرا من مظاهر الشعور المشترك بالمواطنة. ولدى مناقشة الآثار الإيجابية للسلع العامة على المجتمع، فإن هذه الدراسة تتوافق إلى حد كبير مع إعادة تقييم حديثة للسلع العامة في سياق الفلسفة السياسية. فقد تم اختبار السلع العامة كنوع من السلع التي تحتاج إليها الديمقراطية، وكتعبير واضح عن الاندماج الاجتماعي، ناهيك عن أنها تشكل مظهرا واضحا من مظاهر الإحساس المشترك بالمواطنة. كما أنه تم اختبار السلع العامة كأحد الأمور الأساسية التي تساهم في التضامن (التكافل) في المجتمعات التعددية.

تقوم هذه الدراسة على سبعة أقسام:

القسم الأول: ويبدأ بتعريف السلع العامة، وما يتعلق بها من خصائص: عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم التنافس في الاستهلاك. فعند تفسير هذه الخصائص سيتم إعداد مناقشة حول السلع العامة في سياق الفلسفة السياسية، كما سيعرض هذا القسم الاختلافات القائمة بين الأنواع المختلفة من السلع العامة.

(1) McNutt: Patrick, Public Goods and Club Goods, University of Dublin, University of Dublin, Encyclopedia of Law & Economics (0750), 1999, Page: 927-929.

القسم الثاني: حيث يعرض رؤية جديدة (منهجا بديلا) للسلع العامة، ويشرح الحجة العامة.

القسم الثالث: ويناقش السلع العامة باعتبارها سلعا تضامنية، ويفترض أن السلع العامة تعزز من الاندماج الاجتماعي.

القسم الرابع: حيث يصور السلع العامة كسلع تواصلية، أي أنها تعمل على زيادة التواصل الاجتماعي بين الأفراد، وتساهم في الوعي المتبادل بينهم.

القسم الخامس: ويصور هذا القسم السلع العامة كـ (identification goods) ويستكشف دور السلع العامة في تحفيز الإحساس المشترك بالمواطنة.

تصور الأقسام من القسم الرابع إلى القسم السادس مجموعة من العوامل (الآثار) الخارجية الإيجابية للسلع العامة على المجتمع.

القسم السادس: ويناقش مسألة التدخل، والتي تنص على أن الحكومات تحتاج إلى دعم السلع العامة لحماية المجموعة الأساسية من هذه الآثار.

تقوم الحجة الرئيسة على أن النظرة الاقتصادية البحتة تتجاهل كفاءة المؤسسات الاقتصادية في دعم السلع العامة.

القسم السابع: حيث يتكون من الخاتمة ومناقشة بعض الآثار على تقييم الخصخصة.

القسم الأول: إعادة البحث والنظر في مفهوم السلع العامة

تختلف السلع العامة عن السلع الخاصة، فهي تفتقر إلى المعالم (السمات) التي تتميز بها السلع الخاصة، كما أنها متاحة لأفراد المجتمع، كما يظهر من الخصائص التي تتسم بها أنه لا يمكن استبعاد الآخرين من الانتفاع بها، وأنها سلع غير قابلة للتنافس عند استهلاكها (أو الانتفاع بها).

تعود هذه المساهمة البحثية إلى الأفكار الأولية للمنظرين في مجالي: المالية العامة والاقتصاد، فعلى الرغم من أن المؤلفين في هذه المجالات يناقشون السلع العامة على أساس من قوانين السوق، إلا أنهم اكتشفوا أهمية الخصائص المحددة لهذه المجموعة من السلع، فبسبب هاتين الخصيصتين فإن السلع العامة متاحة لجميع الأفراد، ومن أجل تسليط الضوء على هذه المسألة، فإنه من المناسب إيراد الأمور التالية والتي تحدد نطاق السلع العامة:

أولا: مما يترتب على الخصيصة الأولى (عدم إمكانية استبعاد المنتفعين) أن كل فرد يرغب في الانتفاع بالسلع العامة فإنه يمكن أن يقوم بذلك، ومن الأمثلة التي تجسد هذه الخصيصة على نحو جليّ: السلع الطبيعية مثل أشعة الشمس، ومن ذلك أيضا: المساحات العامة، والبنية التحتية، والوسائط الإعلامية، فبمجرد أن تكون هذه السلع متاحة، فإنها تكون متاحة لكل أحد، ولا تقتصر على مجموعة محددة من الأفراد.

ثانيا: ومما يترتب على الخصيصة الثانية (عدم إمكانية التنافس) أن توفير السلع العامة في المجتمع، وجعلها متاحة لكل فرد لا يتضمن المزاحمة (المنافسة) على هذا النوع من السلع، ومن الأمثلة في هذا المقام: التعليم العام، ونظام الرعاية الصحية الذي يقدم الخدمات الأساسية لكل فرد. ومع ذلك فإن السلع التي تتجسد فيها كلتا الخصيصتين تعد نادرة، فمعظم السلع العامة تنتمي إلى مجموعة السلع العامة غير النقية، والتي إما أن تجسد كلتا الخصيصتين إلى درجة معينة، أو أنها تجسد خصيصة واحدة كأقصى حد، لذلك فإنه من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على مجموعة السلع العامة غير النقية.

ليس بالضرورة أن تكون السلع العامة غير النقية سلعا متماثلة، فقد يتم توفير سلعة ما من السلع العامة ولا تتسم إلا بخصيصة واحدة من الخصيصتين، كما قد يتم توفير سلعة أخرى تتشارك فيها الخصيصتان (أي: يكون لكل خصيصة نصيب في تلك السلعة)، ويعود السبب في ذلك إما إلى بنيتها المادية، أو بسبب القيود على الانتفاع[1]، أو بسبب صعوبة تحول السلع من سلعة عامة إلى سلعة يتحقق فيها أحد قيود الانتفاع بالسلع العامة.

ومزيدا من الفائدة، فإنه من المناسب التمييز بين العديد من الحالات: فأما السلع التي تتسم بخصيصة إمكانية الاستبعاد، وتفتقر إلى خاصية المنافسة بين المنتفعين المحتملين (لا تنافسية) فإنه يطلق عليها السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods)؛ (وتعني تلك السلع التي اشترطت الهيئة المختصة الانتفاع بها

[1] - قيود الانتفاع هي الترجمة التي ارتآها المترجم لمصطلح (entrance barriers) وتعني: تلك القيود التي تفرضها هيئة معينة على الانتفاع بالسلع العامة بحيث لا يمكن الاستفادة منها إلا من خلال تجاوز هذه القيود، وأبرز الأمثلة عليها الرسوم التي تفرضها الهيئة المختصة على الأفراد حتى يتاح لهم الانتفاع بالسلع العامة.

بشرط دفع الرسوم[1]، أما السلع المشتركة (Common Pool Goods) والتي تفتقر إلى إمكانية الاستبعاد وتتسم بإمكانية التنافس على الانتفاع بها فهي تمثل بديلا أفضل من سابقتها[2].

تتوافق السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods) مع السمة البارزة في السلع العامة من ناحية كونها متاحة لكل أحد، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون متاحة لكل أحد من المنتفعين المحتملين، حيث يتم حجز وحدات هذا النوع من السلع للأفراد الذين يبدون استعدادهم لدفع الرسوم المفروضة على الانتفاع بها دون غيرهم، أما السلع المشتركة (Common–Pool Goods) فتتوافق مع خصيصة إمكانية انتفاع الأفراد بها، فالانتفاع بها متاح لكل أحد، ولا يستبعد أي فرد من ذلك الانتفاع على أي أساس تمييزي، ومما تجدر ملاحظته: أن تكون السلع المشتركة متاحة لكل أحد لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك مضمونا. ولأن إمكانية الانتفاع متاحة للأفراد، فهذا يستلزم أن تكون المنافسة على هذا النوع من السلع عالية، كما أنها ستكون أكثر عرضة للمخاطر والفساد بفعل الإهمال والتقصير.

علاوة على ذلك: فإن السلع العامة غير النقية تشتمل على شكلين من السلع، أولاهما السلع المصنعة، وثانيهما السلع الطبيعية، فأما السلع المصنعة فيتم إنتاجها وتوفيرها عن طريق المؤسسات التي تدعم هذا النوع من السلع، وتدعم توفيرها على أساس من خصيصة: عدم إمكانية الاستبعاد. أما السلع الطبيعية فتشترك مع السلع العامة بما تتسم به من خصائص وذلك نظرا لخصائصها المادية. ولهذا التمييز بين السلع أهمية خاصة في مناقشة الوسائل الضرورية للمحافظة على السلع العامة ودعمها، فالسلع العامة المصنعة، مثل: الوسائط (الوسائل) الإعلامية والشبكة العنكبوتية تحتاج إلى الدعم من الناحيتين: المالية والإدارية، أما السلع الطبيعية فغالبا ما تعاني مما تتسم به من خصائص كما في السلع العامة، والأصل هو المحافظة على خصائص السلع العامة حتى تبقى متاحة الانتفاع لكل فرد من أفراد المجتمع. تشتمل السلع العامة في عصرنا الحاضر على الجو باعتباره سلعة عامة عالمية، وعلى الرغم من أن إتاحة السلعة لكل فرد، وانعدام التمييز بين الأفراد يعد أمرا ضروريا ومرغوبا فيه إلى حد كبير، إلا أن تقييد الانتفاع (Enclosure)

---

[1] - ففي هذا النوع من السلع (Toll Goods) يسهل استبعاد الراغبين بالانتفاع مجانا، كما في السلع الخاصة، إلا أن الانتفاع بهذه السلع يكون مشتركا بين الأفراد، ومن مفردات هذه السلع الحدائق العامة، حيث يمكن التحكم فيمن ينتفع بها من خلال تكلفة معقولة، ويلاحظ في هذا النوع من السلع أن إنشاءها أو توفيرها لا يحتاج إلى عمل جماعي؛ لأن إمكانية استبعاد الراغبين بالانتفاع بها مجانا يخلق حافزا عند المستثمرين لتوفيرها؛ لجني الأرباح تبعا لذلك.

[2] - ففي هذا النوع من السلع (Common-Pool Goods) يصعب استبعاد المنتفعين بها مجانا، كما أنها تتسم بأنها مشتركة بين الأفراد، الأمر الذي يخلق حافزا للانتفاع بها، بل والمسارعة إلى ذلك بأسرع وقت حتى ينتفع بها قبل غيره، وذلك دون أدنى اهتمام بالمحافظة عليها وحمايتها من الاستنزاف، ومن مفردات هذا النوع من السلع: الغابات والمراعي.

قد يكون ضروريا في تأمين وتوفير السلع العامة. ويجادل البعض بأن هذه الخطوة قد تكون ضرورية في تأمين السلع الطبيعية من مآسي المشاعات الكارثية[1].

أخيرا: فهناك مجموعة من السلع ذات تأثير على المجتمع من خلال ما تتسم به من خصائص السلع العامة، وذلك من خلال الآثار الإيجابية العامة لهذه السلع على المجتمع، أو لأن استبعاد الأفراد من الانتفاع يعد مكلفا بالنسبة للمجتمع.

بعبارة أخرى: يعد توفير سلعة ما على أساس أنها سلعة عامة أيسر وأقل كلفة من توفيرها على أساس أنها سلعة خاصة، فنظام الرعاية الصحية قد يكون مثالا على ذلك، فخصائص السلع العامة ليست خصائص للسلعة نفسها، وإنما هي ناتجة من عملية حسابية تقارن فيها التكاليف مع المنافع، ويمكن تسمية هذه المجموعة من السلع العامة غير النقية: السلع العامة الثانوية.

يعتبر الفرق الأول هو الفرق الأكثر شيوعا وهو: التمييز بين السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods) والموارد المشتركة (Common–Pool)، ومن الأهمية بمكان أن تتم الإشارة إلى أنه لا يوجد شيء يتميز تمييزا تاما عن غيره مثلما تتميز واحدة من هاتين الخصيصتين: عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم القابلية للتنافس. بعبارة أخرى: تتسم السلع الخاضعة للرسوم بأنها لا تنافسية بالنسبة لأولئك المنتفعين الذين يدفعون الرسوم، ومع ذلك فإنه من أجل تحقيق سمة عدم إمكانية الاستبعاد، فإنه من المناسب أن تبقى الرسوم في متناول اليد (أي أن تكون تكلفتها يسيرة). في الواقع: تتمتع العديد من السلع العامة بهذا التوصيف، كالمسارح والأحداث الرياضية المدعومة من القطاع العام، والحدائق الوطنية والبنى التحتية المرتبطة بقيود الانتفاع (Entrance Barriers) (أي: الرسوم المفروضة على الانتفاع بالسلع العامة). ولكن في حالة السلع العامة تبقى هذه الرسوم منخفضة بشكل مقصود حتى يتسنى منع السلعة من التحول إلى سلعة استبعادية. ومن أجل المحافظة على الموارد (أو السلع) المشتركة (Common Pool Resource) بعيدة عن التقصير والإهمال، فإن هذا الأمر (أي: فرض الرسوم) يعمل على تحويل هذه السلع إلى سلع خاضعة للرسوم (Toll Goods) إلى حد معين. وحتى تكون قادرا على

[1] - يظهر هذا النوع من المآسي عندما تكون السلعة (أو المورد الاقتصادي) نادرا، وقابلا للتنافس بين الأفراد، دون إمكانية استبعاد أحد، الأمر الذي يحفز الأفراد على الإسراف في الانتفاع بهذا المورد، فيؤدي إلى استنزافه حتى النهاية؛ مما يسبب ضررا يلحق بالأفراد الآخرين، ومن الأمثلة على ذلك: استنزاف الثروة السمكية في الأنهار، وانقراض بعض الطيور أو الحيوانات من البيئة، والرعي الجائر للأراضي.

تحديد هوية السلعة من حيث انتمائها للموارد (أو السلع) المشتركة (Common Pool Resource) فإنه لا ينبغي أن تشتمل الرسوم على أية إجراءات تعسفية بحق أولئك المنتفعين الذين تم اختيارهم سابقا، بل يجب أن تساهم في تخفيف حدة التنافس. أما الفرق الثاني فهو بين السلع العامة المصنعة والسلع العامة الطبيعية، ويبرز هذا الفرق عندما تكون أفضل الممارسات في المحافظة على السلع على المحك، وسيتم التعليق عليها لاحقا عند مناقشة مسألة: التدخل، ومع ذلك فإن مجموعة السلع العامة الطبيعية تحتاج إلى مناقشة إضافية؛ لأنها تثير العديد من معضلات العمل الجماعي التي لا يمكن معالجتها في هذا المقام؛ لذلك فإن الأمثلة التي سيتم مناقشتها تنتمي إلى مجموعة السلع العامة المصنعة. أما الفرق الثالث فإنه ذو أهمية؛ لعدم استبعاد السلع التي تنتمي إلى السلع العامة، مع أن توضيح سمات هذه السلع يتطلب طرح العديد من الاعتبارات. ومما تجدر الإشارة إليه: إن بعض السلع العامة الثانوية تنتمي إلى فئة السلع العامة المصنعة، كما في نظام الرعاية الصحية. ومع ذلك فإنه لن يتم مناقشة فئة السلع العامة الثانوية بعبارات عامة.

وآخر ما يمكن التعليق عليه في هذا المقام هو أمثلة السلع العامة التي ورد ذكرها في هذه الدراسة؛ حتى يتسنى فهم الحجج اللاحقة، فهذه الأمثلة مقيدة من ناحيتين: أولاهما: أنها تقتصر على السلع العامة النهائية، وبحسب اقتراح (Kaul et al: 1999) فإنه يمكن تقسيم السلع العامة إلى قسمين: أولهما السلع العامة، وثانيهما السلع العامة الوسيطة. فأما السلع العامة الوسيطة فإنها تساهم في توفير السلع العامة النهائية، ومن ناحية أخرى فإن السلع العامة النهائية تعد من النتائج، ولا تعد من السلع بالمعنى المعياري. فالسلع العامة الوسيطة تمثل مؤسسات داعمة لتوفير السلع العامة، ويندرج تحتها: مؤسسات المالية العامة، والمؤسسات السياسية، مثل: النظام القانوني. ويطبق الباحثون هذا التمييز على السلع العامة العالمية، وعلاوة على ذلك: فإن الباحثين يميزون بين السلع المادية والسلع غير المادية، وهذه الدراسة تتناول على وجه الحصر: السلع العامة المادية والنهائية، لذلك فإن هذه الدراسة لا تتناول سلعا مثل استقرار المناخ أو السلام أو العدالة، كما أنها لا تشمل السلع الوسيطة مثل: النظام القضائي والمؤسسات التي تدعم توفير السلع العامة النهائية، وتمثل مرتكزا هاما للسلع العامة نفسها.

القسم الثاني: حجج الدراسة (The Argument)

تعتبر السلع العامة عناصر مادية وذات بنية محددة، فكل فرد ممن يرغب في الانتفاع بالسلع العامة فإن الأمر سيكون متاحا أمامه، (حيث لا يوجد هناك أية حواجز انتقائية (قيود انتقائية) تمنع الانتفاع بالسلع العامة. كما أن كل فرد ممن يرغب في الانتفاع بالسلع العامة سيكون في وضع يمكن فيه أن ينتفع بالسلع العامة دون أن يتعرض لأية معاناة جراء المنافسة الشديدة. وعند مناقشة المجموعات المختلفة من السلع العامة فإنه قيل: أن هذا طرح مثالي بالفعل. يتعلق الطرح العام في هذه الدراسة بالطرح المثالي، فهو يتناول السلع الخاضعة للرسوم المنخفضة (Low Tolls)، مثل: سلع البنية التحتية، ونظام الرعاية الصحية، والتعليم العام، كما أنها تناقش الموارد المشتركة (common_pool resources) مثل: المساحات العامة، والبنية التحتية التي يمكن حمايتها من الاستنزاف جراء الاستهلاك المفرط.

ومع ذلك: فإن الطرح العام بأن السلع العامة غير النقية تزيد من مستوى جودة المجتمع يحتاج إلى مزيد من الدقة والتمحيص، فلقد بات من الواضح أنه ليس كل سلعة عامة تساهم في تحقيق العدالة بالمفهوم العام، أو أنها تساهم في تحقيق الإحساس المشترك بالمواطنة، فإضاءة الطرقات والألعاب النارية تتسم بخصائص السلع العامة، ولكن هل لها تأثير على جودة المجتمع السياسي؟! يضاف إلى ذلك: أن السلع العامة قد تحدث تأثيرات سلبية على اتجاهات مختلفة، فقد يكون لنظام الرعاية الصحية تأثير ضمني (غير مباشر) إيجابي، فقد يعزز التضامن بين المواطنين، كما أنه قد يساعد المواطنين على الترابط اجتماعيا بعلاقات قوية في ظل الدولة القومية. كما أنه قد يكون له تأثير ضمني معاكس، فقد يرفض المواطنون نظام الرعاية الصحية العامة على وجه التحديد؛ بسبب ارتباطهم بدولة قومية تحترم حرية الاختيار، فقد يعتبرون التضامن قيمة أساسية، ولكنهم لا يرغبون بأن توفر الحكومات هذه القيمة. أخيرا فقد يكون للسلع العامة تأثير سلبي فيما يتعلق بالاستهلاك المفرط، أو بالنسبة للأشخاص الذين يفضلون الانتفاع بالسلع العامة مجانا (free_riding) بدلا من دعم السلع العامة بشكل تطوعي أو غير تطوعي، لذلك سيكون للسلع العامة نتائج عكسية بالنسبة إلى التضامن.

وحتى تعرض الحجج بشكل أوضح، سيتم تقديم ثلاثة تعديلات للطرح العام بأن السلع العامة تدعم المجتمع بشكل جيد (ترفع من مستوى جودته)، أما التعديل الأول: فليس كل سلعة عامة تساهم في قيمة من قيم المجتمع الجيد، فالطرح العام في هذه المساهمة البحثية: ليس كل سلعة عامة تساهم في

تحقيق التضامن أو الترابط (التواصل) أو الإحساس المشترك بالمواطنة، بعبارة أخرى : بعض السلع العامة مناسبة بشكل خاص لدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، مثل نظام الرعاية الصحية العامة أو التعليم العام، أما بعض السلع الأخرى فهي مناسبة بشكل خاص لتحقيق الترابط والتواصل بين الأفراد، مثل : المساحات العامة أو البنية التحتية العامة، وبعض السلع الأخرى مناسبة بشكل خاص لدعم الهوية الثقافية للدولة، مثل : سلع التراث الثقافي، وستذكر السلع لاحقا عند مناقشة الحجج كل في سياقها المناسب .

يتعلق التعديل الثاني بمسألة : هل خصائص السلع العامة وحدها تحدث تأثيرات جانبية إيجابية للسلع العامة أم لا؟؟ من المناسب التأكيد على أن خصائص السلع العامة ضرورية؛ لدعم وتحقيق التضامن والترابط والإحساس المشترك بالمواطنة، ومع ذلك فإن الطرح العام هو : ليس بالضرورة أن يكون كل موضوع لسلعة معينة غير مهم . بعبارة أخرى : تشرح نظريات العدالة الاجتماعية أهمية بعض السلع بشكل خاص في دعم العدالة، بينما تشرح النظريات العامة أهمية البنية التحتية والوسائط (وسائل الإعلام) في دعم المجتمع بشكل عام، كما وتوضح نظريات المجتمع المدني : لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع المشتركة والتي يمكن للمواطنين أن يساهموا في توفيرها، ومع ذلك وعلى الرغم من أن موضوع السلع العامة هو المهم، إلا أنه يمكن طرح حجة أخرى : فالخصائص المناسبة للسلع العامة تعد حاسمة في استكشاف الآثار المذكورة آنفا، فقاعدة : الانتفاع متاح لكل أحد، وشروط الوصول غير التمييزية[1] تدعم قضية التضامن بين المواطنين، كما أن الانتفاع المتاح لكل أحد (open access) يدعم عامة الناس بطريقة معينة، أما السلع العامة المرئية فهي تعزز الإحساس المشترك بالمواطنة، والحجج التي سيتم تقديمها توضح الآليات الكامنة وراء هذه الآثار .

أما التعديل الثالث : ليس من المناسب إطلاق القول : "من الأفضل تحويل كل سلعة خاصة إلى سلعة عامة" ، كما أنه ليس من المناسب إطلاق الدفاع عن استراتيجية التعظيم والتي تنص على أن "امتلاك المجتمع لمزيد من السلع العامة سيجعل من الوضع العام في المجتمع أفضل" ، أما عن هذه الدراسة فإنها لا تتضمن اقتراحا لاتخاذ قرار معين في حالة معينة ترتأي فيها المؤسسة أن تتخذ قرارا آخر حول السلعة التي ينبغي (تستحق) أن تدعم بالفعل . فقد تكون هناك حالات معينة وصفها (Nussbaum) بأنها

[1] - ارتأى المترجم ترجمة: (non-discriminatory access conditions) بشروط الوصول غير التمييزية، ويراد بذلك: إن الانتفاع بالسلع العامة سهل المنال، فهو انتفاع متاح لكل أحد، دون قيد أو شرط، لا يُميز أحدا عن أحد).

مأساوية، ففي بعض الأحيان، لا تكون الحكومات في وضع يسمح لها أن تدعم الحد الأدنى من السلع العامة، وقد تكون الحكومات مخيرة بين دعم سلعتين كل واحدة منهما لها نفس الأهمية للمجتمع. تعتبر حجج هذه المساهمة البحثية دفاعية إلى حد ما، من حيث أنها تسترعي الانتباه إلى جانب معين من جوانب السلع العامة التي يجب أخذها في عين الاعتبار، خاصة في الحالة التي يكون فيها تحويل السلعة العامة إلى سلعة خاصة على المحك. وحتى يكون هذا الطرح محددا فإنه سيتم ضرب مثال محدد على نحو متكرر في الأقسام التالية، ويتمثل هذا المثال بطريق تقرر إنشاءه، فهل ينشأ باعتباره طريقا عاما أم باعتباره طريقا خاصا، فهذه السلعة العامة المنشأة مقابل السلعة الخاصة المنشأة ستكون بمثابة أرضية يتم على أساسها اختبار حجة كل حالة.